Governance Center for Public Policies

National Endowment for Democracy

ملخص تنفيذي

المؤشر الوطني للتحول الديمقراطي في العراق 2023

(الديمقراطية في العراق: عتبة اخرى)

	المؤشر الوطني للتحول الديمقراطي في العراق 2023		Economist Democracy Index 2022		Freedom House 2023	
Country	Score	Regime type	Score	Regime type	Score	status
Iraq	4.2	سلطوي – انتقالي جزئياً	3.13	Authoritarian	29	Not Free

الهيئة العلمية للمؤشر

د. منتصر مجيد العيداني
د. عماد الشيخ داود
د. فلاح خلف الزهيري
د. منعم خميس مخلف
د. سلام جبار شهاب

د.عبدالعزيز العيساوي
د.سعاد مقداد الاسدي
د.حسين عباس مهنا
د. حسين علي مكطوف
أ.هاشم حيدر خشان الركابي

يستند المؤشر الوطني للتحول الديمقراطي في العراق 2023 الى أبحاث ميدانية شملت (9) محافظات عراقية

- **نبذة عن مركز حوكمة للسياسات العامة**

"حوكمة" مؤسسة بحثية ومركز من مراكز التفكير (Think Tank) ، ترعى جهود الابداع الريادي بما يخدم بناء دولة القانون والمؤسسات، يتركز نشاط "حوكمة" في مضمار تحليل و صنع السياسات العامة ، بهدف الاسهام في تلبية متطلبات التحول الديمقراطي في العراق، اعتمادا على مبادئ الحكم الرشيد.

عمل مركزنا منذ تأسيسه على اقامة انشطة متنوعة في بغداد و العديد من محافظات العراق حول مختلف القضايا الاستراتيجية على الاصعدة الوطنية والمحلية، و قدم اوراق سياساتية، وابحاث نوعية، اعدتها فرق بحثية اكاديمية متخصصة، واستطاع بناء مجموعات عمل من المتخصصين والناشطين في مختلف المجالات والقضايا، على مختلف المستويات، بغية تجسير العلاقة بين من يملكون الافكار الابداعية، وبين اصحاب المصلحة، وصناع السياسات.

للاطلاع على نشاطاتنا يمكنكم زيارة الموقع الالكتروني للمنظمة و مراسلتنا على البريد الالكتروني:

Governancecenter82@gmail.com

- **المقدمة**

في 27 أكتوبر 2022، تولى محمد شياع السوداني منصب رئيس وزراء العراق. بعد أكثر من 12 شهرًا من المنافسة السياسية بين التيار الصدري و قوى الاطار التنسيقي (الذي ينتمي إليها رئيس الوزراء الجديد)، كان انتخاب السوداني بمثابة تقدم كبير. بدأ العمل في بيئة ديناميكية ولكنها إيجابية نسبيًا. فقد وصلت التوترات بين إيران والولايات المتحدة في العراق انذاك إلى أدنى مستوياتها، وفي الوقت نفسه، لم يتبق سوى تمرد منخفض المستوى من جانب تنظيم الدولة الإسلامية. ومن جانب اخر فإن الصراع الداخلي بين النخب السياسية العراقية، والذي اتخذ بعض المنعطفات العنيفة بين نوفمبر/تشرين الثاني 2021 وأغسطس/آب 2022، قد انخفض منذ ذلك الحين إلى أبعاد يمكن التحكم فيها بشكل أكثر سهولة. فقد انسحب الصدر من المشاركة السياسية، في حين كثفت بغداد وأربيل حوارهما لإيجاد حلول للخلافات المتعلقة بالميزانية والنفط/الغاز والأمن. وأخيراً، أدى ارتفاع أسعار النفط إلى تدفق الإيرادات إلى الخزانة العراقية، وفي ظل اعتماد الميزانية العامة أكثر من 90 في المائة على عائدات النفط، فإن هذا يمنح رئيس الوزراء مساحة مالية لاستيعاب المصالح المختلفة.

بدأ السوداني فترة ولايته بتعيين 21 منصبًا وزاريًا من أصل 23، وهو رقم مرتفع نسبيًا بالنسبة لرؤساء الوزراء العراقيين، اذ مرت اختياراته للمناصب الوزارية دون عرقلة برلمانية كبيرة، وظلت وزارتان شاغرتين في البداية بسبب الخلاف بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني حول كيفية تقسيم "حصة" الأكراد في الحكومة, وتم استكمال الكابينة الوزارية لاحقا في 3 كانون الأول 2022 في تقاسم متساو بين الطرفين.

ورثت حكومة السوداني ازمات عديدة عن المراحل السابقة كأزمة الكهرباء و تردي الخدمات العامة و الفساد والبطالة الخ, فضلا عن ذلك فقد واجهت الحكومة في الايام الاولى تداعيات فضيحة احتيال كبرى، وكان احد مستشاري رئيس الوزراء المنتهية ولايته السيد مصطفى الكاظمي ورئيس هيئة الضرائب ورجل أعمال بارز، من بين آخرين، متورطين في سرقة مايقارب 2.5 مليار دولار من حسابات الهيئة العامة للضرائب في مصرف الرافدين بين سبتمبر 2021 وأغسطس 2022. كما شهدت العلاقة مع اقليم كردستان توترا جديدا بعد ثلاثة اشهر من تشكيل الحكومة الجديدة اثر قرار المحكمة الاتحادية العليا بمنع الحكومة الفيدرالية من تحويل الأموال إلى حكومة إقليم كردستان حتى تتم تسوية الحسابات والإشراف على مبيعاتها النفطية من بغداد. اعقبه صدور قرار من هيئة التحكيم التابعة لغرفة التجارة الدولية في 23 مارس 2023 ادى الى وقف تصدير النفط الخام من اقليم كردستان عبر تركيا.

وكان من التحديات الطارئة الاخرى الانخفاض المتصاعد في قيمة الدينار العراقي (منذ نوفمبر 2022) والذي نتج عن تنفيذ إجراءات الامتثال المحدثة والرقمية من قبل وزارة الخزانة الأمريكية والبنك المركزي العراقي والتي تهدف إلى الحد من غسيل الأموال وتمويل الإرهاب والتهرب من العقوبات، مما أدى إلى نقص فوري في الدولار بالإضافة إلى مشاكل في السيولة.

اتخذت حكومة السوداني عددا من الاجراءات لاصلاح قطاعات مختلفة, فقد كان موضوع مكافحة الفساد على جدول أعمال الحكومة, اذ تم إنشاء هيئة عليا لمكافحة الفساد (منتصف تشرين الثاني 2022)؛ وتكليف جميع الوزراء بتقديم تقرير شهري عن جهودهم في مكافحة الفساد (نهاية تشرين الثاني 2022)؛ وحث هيئة النزاهة على الإعلان عن تشديد الإطار التنظيمي لمكافحة الفساد (منتصف كانون الأول/2022). اما بصدد ما سمي بسرقة القرن فقد تم احتجاز "الوجوه" الثلاثة البارزة ومنعهم من السفر، وتم إعادة بعض الأموال المسروقة. و

لازالت الإجراءات الجنائية مستمرة الا انها لم تكشف حتى الان عن اسماء كبيرة اخرى.

و لم ينتظر السوداني الاتفاق على موازنة 2023 للالتزام **بتعيين 370 ألف موظف جديد في القطاع العام**، لتنفيذ الوعود التي قطعتها الحكومات السابقة بأن المتعاقدين الحكوميين سيصبحون في نهاية المطاف موظفين دائمين في القطاع العام. الامر الذي رفع من الإنفاق الحكومي. وهذا يجعل الموازنة العامة أكثر جمودا ويزيد من تعرضها للانخفاضات الكبيرة في أسعار النفط بسبب اعتماد الميزانية الكبير على عائدات النفط.

في السياق ذاته سعت الحكومة الى توسيع برامج الرعاية الاجتماعية التي تستهدف الفقراء، اذ أعلن السيد السوداني في مؤتمر صحفي في 3 كانون الثاني/ 2023، عن رغبته في زيادة عدد العراقيين المستفيدين من أنظمة الرعاية الاجتماعية التي تديرها الدولة من 5 ملايين إلى 10 ملايين يقدر أنهم يعيشون تحت خط الفقر (حوالي 25٪ من السكان)، فضلا عن اجراءات اخرى كتقديم سلة غذائية إضافية للمشمولين بالرعاية الاجتماعية (بالإضافة إلى البطاقة التموينية).

وفيما يتعلق بقطاعات الطاقة، يبذل رئيس الوزراء السوداني جهوداً لإبرام مذكرة تفاهم طويلة الأمد مع شركة سيمنز لتحسين وضع الكهرباء في العراق، وإنقاذ صفقة استثمار/استكشاف كبرى للنفط والغاز مع شركة توتال.

كما شرعت الحكومة في معالجة ازمة الاختناقات المرورية الحادة في العاصمة خصوصا بالبدء سريعا في انشاء عدد من الجسور و الانفاق في التقاطعات الرئيسية فضلا عن اجراءات اخرى.

اما على صعيد السياسة الخارجية وعلى الرغم من التعقيدات في البيئة الدولية و امتدادتها على مختلف الاصعدة، تظهر تحركات السوداني الخارجية نيته الحفاظ على علاقات جيدة و متوازنة على كافة الأصعدة، خالية من الخطابات الاستقطابية بما يؤدي الى تحقيق التوازن بين مصالح مختلف الفاعلين الخارجيين وتحقيق قدر من الهدوء للعراق على الساحة الدولية.

جدير بالذكر ان فترة اجراء المسح كانت من 19-7 الى 8-2023/8 ، و بالتالي فأن الانطباعات المتولدة لدى المواطنين عن اداء الحكومة تمثلت بشكل اساسي عن الشاغل الابرز الذي يتعلق بمعالجة أزمة البطالة والفقر عن طريق التعيينات و توسيع شبكة الحماية، مما ولد ارتياحا نسبيا من هذا الجانب. اما الجوانب الاخرى فأن التفاؤل النسبي لا يزال محدودا بسبب عدم ظهور نتائج

الاجراءات الحكومية الاخرى على ارض الواقع و التي تتطلب وقتا، فضلا عن التوقعات السلبية المتوارثة للمواطن ازاء الحكومات المتعاقبة و الناجمة عن تركة الحكومات السابقة و وعودها غير المنجزة.

- **الاطار المنهجي:**

ان مؤشر التحول الديمقراطي الذي يصدر للعام السادس على التوالي (2017– 2023)، تم اعتماده بعد دراسة المؤشرات العالمية ومحاولة توطينها عبر حلقات نقاشية عديدة مع نخب اكاديمية في الاختصاصات ذات العلاقة (علوم سياسية، قانون، اعلام، واحصاء) وذلك من اجل الوصول الى مؤشرات تقترب من واقع التجربة الديمقراطية في العراق، وقد تم تبني 5 محاور رئيسية تشكل مرتكزاً لدراسة الديمقراطية في العراق مع الاخذ بنظر الاعتبار الدراسات السابقة وخصوصية المجتمع العراقي والعوامل الفاعلة في ارساء الديمقراطية ومؤثراتها السلبية والايجابية .ان مؤشر العام 2023 اعتمد ذات المحاور لمؤشر العام السابق 2022 مع بعض التعديلات في ضوء المتغيرات السياسية والاقتصادية والقانونية، الا وهي:

- الاداء الحكومي
- سيادة القانون
- الاستقرار الاقتصادي
- الاصلاح الانتخابي
- الحقوق والحريات

تم توزيع المحاور على فريق العمل لكل حسب اختصاصه من اجل تحديد المتغيرات المتعلقة بالمحور ذات العلاقة، وتحديد الاسئلة التي يمكن من خلالها قياس هذه المتغيرات، على ان يكون لكل سؤال ثلاث اختيارات تتراوح اوزانها(0، 0.5، 1) على لجنة خبراء للتاكد من دقة الصياغة ووضوحها وقدرتها على قياس المتغيرات، بما في ذلك حذف الفقرات الغامضة او المكررة بين المحاور، خصوصاً ان هذه المحاور مرتابطة مع بعضها البعض .

ونظراً لتعدد طبيعة الحكم بين استبداي، وسلطوي، وانتقالي، وديمقراطي، وديمقراطي متماسك، لذلك ارتأى فريق العمل اعتماد مؤشر تراكمي ذا عشر قيم تتراوح من 0 الى 10 للوصول الى تصنيف اكثر دقة للتجربة الديمقراطية في العراق، وكما يظهر في الجدول رقم (1) ، وقد تم افتراض ان جميع هذه المحاور والاسئلة تمتلك ذات الاهمية

في التقييم، لذا تم اعتماد المتوسط الحسابي لايجاد المعدل التراكمي لكل محور، ومن ثم المعدل التراكمي للدارسة. وقد تم التأكد من صحة الاسئلة ووضوحها وخلوها من الغموض من خلال إجراء دراسة استطلاعية أولية للمقياس طبقت على عينة من الأفراد وتبين ان جميع الأسئلة واضحة ومفهومة من قبل العينة.

الجدول رقم (1) مقياس المؤشر الوطني للتحول الديمقراطي في العراق

القيمة	نظام الحكم
9.1 – 10	ديمقراطي متماسك كلياً
8.1 – 9	ديمقراطي متماسك اولياً
7.1 – 8	ديمقراطي كلياً
6.1 – 7	ديمقراطي اولياً
5.1 – 6	انتقالي كلياً
4.1 – 5	انتقالي جزئياً
3.1 - 4	سلطوي جزئياً
2.1 - 3	سلطوي كلياً
1.1 – 2	استبدادي جزئياً
0 – 1	استبداي كلياً

وتعد هذه الخطوة التمهيدية مهمة للتحقق من صحة الاسئلة وفاعليتها في قياس المتغيرات المراد دراستها.

ان الدراسة قائمة على استطلاع (1067) مواطن ممن يحق لهم الاقتراع 18 عاماً فما فوق لعموم المحافظات العراقية تحقق العينة هامش خطأ يبلغ (+ 3%) ومستوى ثقة يبلغ (95%)، وتم اجراء المقابلات هاتفياً بناءً على قاعدة ارقام الهواتف

المتوفرة لدى هيئة الاعلام والاتصلات وللفترة من (7/19) الى (8/8)، من قبل فريق من 10 اشخاص من خريجي العلوم السياسية بعد تدريبهم في ورشة عمل لضمان العشوائية و بما يحقق التمثيل حسب النسب السكانية المعتمدة من قبل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ووزارة التخطيط كما يظهر في الشكل البياني رقم (1).

الشكل البياني رقم (1): حجم العينة الطبقية حسب النسب السكانية لكل محافظة

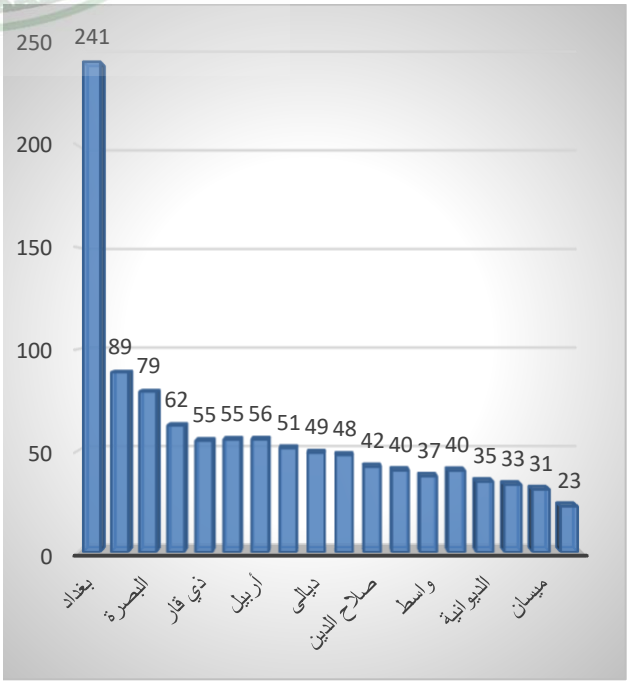

اما بخصوص جنس العينة، فإن العينة موزعة بين (651) ذكور و (416) اناث، وكانت النسب التقديرية لوزارة التخطيط العراقية لعام 2021 51% ذكور، 49% اناث.

الشكل البياني رقم (2): انتشار العينة حسب النوع الاجتماعي

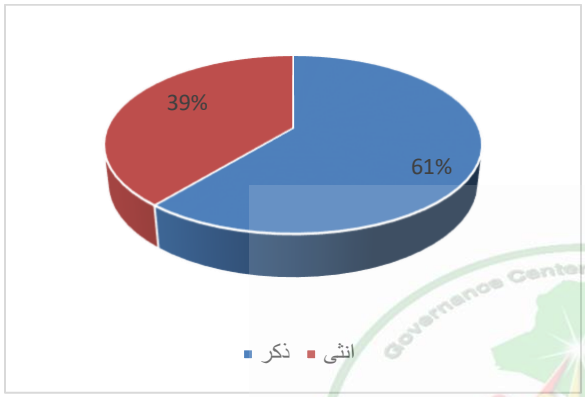

وقد غطت عينة البحث الفئات العمرية المختلفة كما يظهر في الشكل رقم(3).

الشكل البياني رقم (3) :انتشار العينة حسب الفئات العمرية

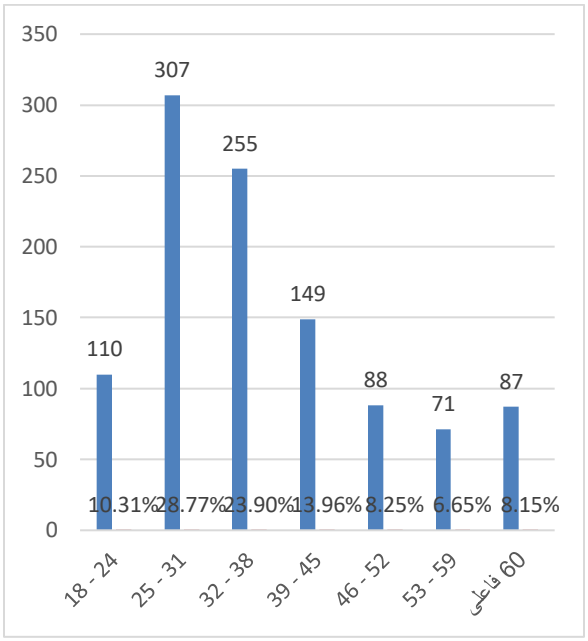

كما غطت عينة البحث جميع الفئات المجتمعية بمختلف مستوياتها الدراسة، وكما يظهر في الشكل البياني رقم (4).

الشكل البياني رقم (4): انتشار العينة حسب المستوى الدراسي

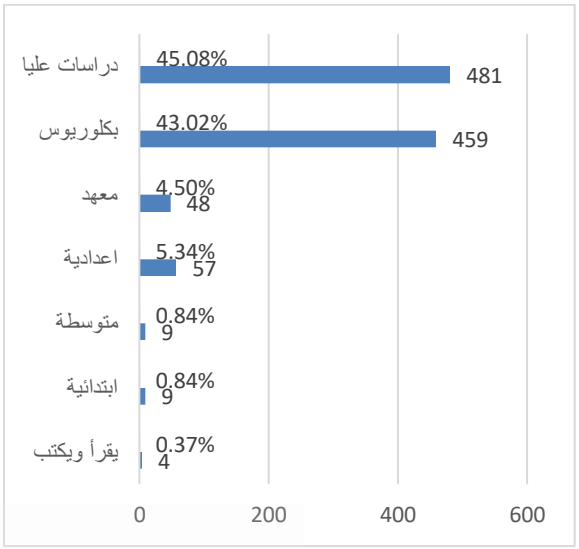

الشكل البياني رقم :(6) انتشار العينة حسب المهنة

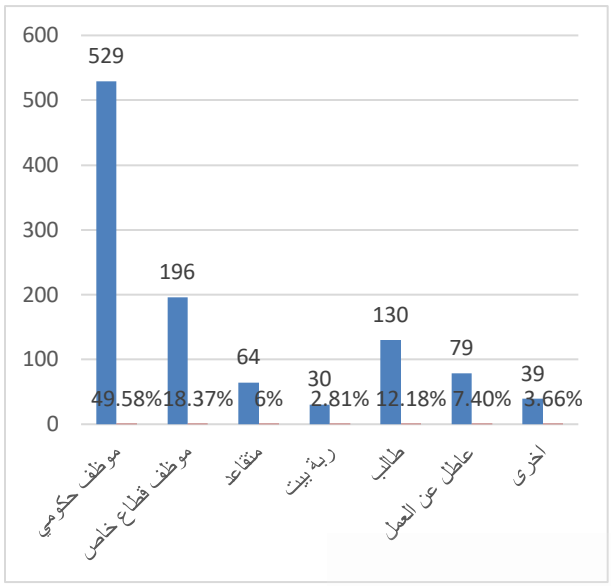

كما يظهر اعلاه، فإن عينة البحث مطابقة لمجتمع البحث من حيث الانتشار الجغرافي والجنس، مما يمكن من تعميم نتائجها واعتمادها لمعرفة انطباعات المجتمع العراقي عن التجربة الديمقراطية في العراق .

الشكل البياني رقم (5): انتشار العينة حسب المستوى المعيشي

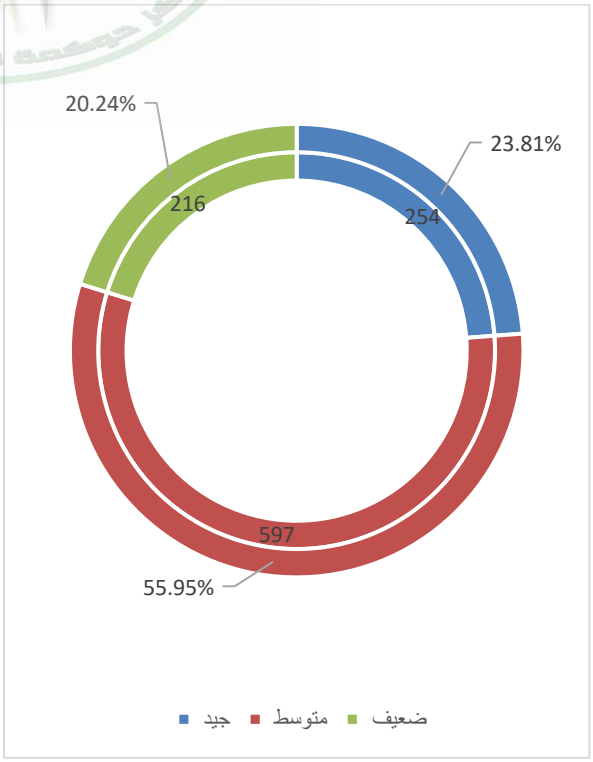

- **<u>نبذة عن النتائج:</u>**

<u>-الاداء الحكومي:</u> ان المحاور الاساسية لعمل الحكومة على الصعيدين الخدمي والامني تؤشر تفاؤلا نسبيا يتسق مع نتائج المحور الاقتصادي لاحقا، مع الاخذ في الاعتبار ان الحكومة لازالت في النصف الثاني من السنة الاولى اثناء اجراء المسح ولم تظهر بعد نتائج برنامجها الحكومي بشكل واضح للمواطنين. مما جعل الاجابة عن سؤال يشعر المواطن بمسعى الحكومة لتقديم

الخدمات تأتي بنسبة 50% بين متفق و محايد. بينما ارتفعت نسبة الرضى عن البرنامج الحكومي.

ارتفعت نسبة الرضى عن البرنامج الحكومي بعد فترة محدودة من تشكيل حكومة السوداني الى (31.40%) بعد ان كانت بنسبة (12%) فقط في حكومة الكاظمي.

اذ يلاحظ ان استجابة المبحوثين للسؤال عن امتلاك حكومة السوداني رؤية استراتيجية واضحة وبرنامج خدمي قد جاءت متفقة مع الاخذ بنظر الاعتبار عدد التكرارات (31.40%) وهي نسبة مرتفعة مقارنة بنتائج العام السابق او الحكومة السابقة للكاظمي التي كانت بنسبة (12%) فقط ، مما تعكس حالة الاستقرار في عمل وأداء الحكومة ، مرد ذلك يعود الى الخبرة المتراكمة لدى شخصية الرئيس وتقلده عدة مناصب في الحكومات السابقة من ناحية ، والسمعة الطيبة التي تختزنها ذاكرة الجمهور عنه بكونه شخصية على قدر من النزاهة والاخلاص في اداء المهام التي انيطت اليه سابقا ، يزاد على ذلك معرفته القوية بمشكلات البلاد على نحو اوسع كونه لم يغادر العراق خلال فترة ماقبل 2003 وعاش الازمات والمعاناة بكل تفاصيلها ، كما ان السياسات التي انتهجتها حكومة السيد محمد شياع السوداني خلال السنة الاولى من عمرها تركت انطباعا جيدا ساعد على رفع نسبة الاجابات المتفقة.

وعلى الرغم من عدم قدرة الحكومة على الايفاء بكل ماجاء بالبرنامج الحكومي خلال فترة السنة الاولى من عمرها ، الا ان الغالبية الكبيرة من الافراد التي لم تتوافق مع ماورد في مضمون السؤال لم تصوت بالضد منه بل فضلت ان تبقى على الحياد وبنسبة (39.64%) الامر الذي يحفز الحكومة على بذل المزيد من الجهد لتحقيق الرضا العام ونقل نسبة المحايدين لتكون من ضمن المتوافقين مستقبلا اذا ماتمكنت من تلبية احتياجاتهم.

و اشرت النسبة الاعلى (43%) الى ان القوات الامنية نجحت في تحقيق الامن بفعالية.ويعود ذلك في اصله الى نجاح القوات الامنية في ايقاف نشاطات العصابات الارهابية وفرض سيطرتها على جميع المناطق التي كانت توصف بالساخنة ، لا سيما جهاز مكافحة الارهاب الذي حصل على سمعة طيبة وحسنة لدى المواطن العراقي وبان المعارك التي يخوضها محسومة الانتصار بفضل التدريب والتجهيز الذي يتمتع بهما أفراده، وعظم التضحيات التي قدمها ابناء الاجهزة العسكرية والامنية الاخرى كافة.

وجاء السؤال عن ان تحسن العلاقة بين المركز واقليم كردستان انعكس ايجابا على الاداء الحكومي، ليظهر منحى مغاير في الاجابات عن مؤشر السنة السابقة ، اذ ارتفعت نسبة المحايدين الى (40.21%) و نسبة المؤيدين البالغة (36.18%) وهي نسب تعكس قدرا كبيرا من أمل الفئة المستطلعة بإمكانية الحكومة على تنظيم وتحسين العلاقة مع اقليم كردستان طبقا لمتضمنات الدستور ، نظرا للايجابية التي سقفت العلاقة مؤخرا بين الحكومة الاتحادية وحكومة الاقليم في مسائل النفط والغاز والحوارات الجارية لتشريع قانونه ؛ والتفاهمات حول واردات المنافذ الحدودية والجمارك والسياسات المالية وغيرها من المسائل.

اداء البرلمان العراقي خلال العام الحالي كان مخيبا للامال على الصعيدين التشريعي والرقابي.

من جانب اخر جاءت الاجابات على نحو سلبي فيما يخص السؤال عن اداء البرلمان الذي ورد بصيغة مجلس النواب منتج وفاعل تشريعيا و رقابيا. ، فقد جاءت الاجابات بشكل سلبي مع الاخذ بنظر الاعتبار عدد التكرارات لتصل الى حوالي(73.38%) ويشكل هذا الرقم بمثابة اجماع شعبي على ان عمل مجلس النواب تعتوره العقبات في فاعليته وحسن اداءه التشريعي.

كشف المسح عن اهمية ايلاء الحكومة اهتماما اكبر في مضمار البيئة النظيفة بفعل تراجع البلديات في اداء الادوار المناطة بها في هذا المجال.

اما السؤال حول البيئة النظيفة هل تعد من ضمن اولويات الحكومة. فقد جاءت الاجابات مع الاخذ بنظر الاعتبار عدد التكرارات على نحو سلبي وبنسبة (49.11%) وهي نسبة متوقعة بفعل تراجع البلديات في اداء الادوار المناطة بها ، وانتشار النفايات في الشوارع والازقة، فضلا عن عدم ايجاد حلول لمشكلة مولدات الكهرباء التي تغذي الازقة والمحلات بالطاقة الكهربائية وما ينجم عن عوادمها من تلوث يهدد البيئة، مضافا اليها ابراج الاتصالات التي باتت هي الاخرى تهدد حياة العراقيين بفعل الموجات الضارة التي تصدر عنها ، يزاد عليها تراجع القدرات على معالجة مياه الصرف الصحي التي تكتفي امانة بغداد والدوائر البلدية في المحافظات بالتخلص منها عبر تصريفها الى مياه نهر دجلة والفرات على مدى 24 ساعة ، هذه العوامل مجتمعة تلقي بضلالها على رأي المواطنين حول موضوع الحاجة للبيئة النظيفة في ظل تلكأ خدمي حكومي واضح في هذا الجانب.

يذكر ان نسبة المحايدين البالغة (25.96%) والتي تشكل ربع عدد العينة هي نسبة متارجحة قد

تجد في بعض الخدمات المقدمة ، مثل انشاء بعض المساحات الخضراء او الملاعب الرياضية نجاحا في هذا المضمار لكنها غير راضية عن جوانب اخرى ما دعى المصوتين الى الحياد دون التصويت بالايجاب .

تشير النتائج الى ضرورة اجراء مراجعة سريعة لإداء الجهاز التنفيذي في المحافظات العراقية من اجل تدارك ضغط الشارع العراقي واعتراضه المتكرر من سوء الخدمات وتراجعها.

كما ابرزت النتائج الخاصة باداء المحافظين انخفاظا في القبول اذ جاءت الاجابات أتفق بنسبة (15%) بينما كانت نسبة الرفض لا اتفق بواقع (50.42%) ، ومرد ذلك الى حالة عدم الرضا التي تنتاب المواطنين في تلك المحافظات حول اداء محافظيها ، وحاجتهم الى المزيد من التمكين والكفاية والاستفادة من القدرات لإدارة المحافظة ، ما يتطلب مراجعة سريعة لإداء الجهاز التنفيذي في المحافظات العراقية من اجل تدارك ضغط الشارع العراقي واعتراضه المتكرر من سوء الخدمات وتراجعها.

- **سيادة القانون:**

سجلت بعض نتائج المسح للعام الحالي في هذا المحور انطباعات ايجابية افضل بالمقارنة بالعام السابق، رغم انها لازالت دون المستوى المطلوب، فقد اتفق المستطلعون مع عبارة المواطنون متساوون امام القانون، و عبارة المواطنون لديهم معرفة بالحقوق والواجبات التي تضمنها القوانين العراقية، و ذلك بنسبة اعلى من العام السابق بمعدل (10%) تقريبا، كما ارتفعت اجابات المتفقين مع عبارة القانون وليس الطائفة والقومية والعشيرة هي المرجعية لكل المواطنين دون استثناء، و ذلك بنسبة (16%) تقريبا بالمقارنة مع العام السابق، رغم ان تلك المؤشرات لازالت دون المستوى المطلوب و كانت النتائج للبديل اتفق للعبارات الثلاثة بواقع (17.24%) و(23.34%) و(28.96%) على التوالي.

سجلت بعض نتائج المسح في محور سيادة القانون تحسنا محدودا مقارنة بالعام السابق، رغم انها لازالت دون المستوى المطلوب.

و جاءت بعض الاجابات بنتائج متقاربة مع العام السابق فقد وافق ما نسبته (15.65%) على عبارة الموظف العام يمتلك الثقافة القانونية اللازمة لتطبيق القانون وانفاذه بالشكل الصحيح، و حصلت عبارة

دور الادعاء العام فاعل ومؤثر لانفاذ القانون على نسبة (20.06%).

ضرورة تفعيل دور الادعاء العام وتقوية صلاحياته وحل الاشكالات والتداخل في الصلاحيات مع الجهات الاخرى.

و كانت اعلى نسب الاجابة بمحايد على السؤال بأن قوانين العدالة الانتقالية تطبق بصورة عادلة و ذلك بواقع (40.49%) بينما كانت الاجابات السلبية بنسبة (50.23%)،بالمقابل كانت اعلى نسبة لاجابة اتفق والبالغة (52.48%) على السؤال اقرار قانون العفو العام (يشمل الأبرياء وغير الملطخة ايديهم بدماء واموال العراقيين) سيحقق نتائج ايجابية على صعيد العدالة الجنائية.

بروز مؤشر واضح على توجه الجمهور نحو اقرار قانون العفو العام (غير الملطخة ايديهم بدماء واموال العراقيين) سبيلًا لتحقيق المصالحة الوطنية الحقة وانهاء حالات التوتر والاتجاة نحو السلم والاستقرار المجتمعي.

و يعزى ماتقدم من نتائج لاسباب عديدة ابرزها ضعف تطبيق القانون وانفاذه، وضعف الثقافة القانونية للمواطنين و نسبة واضحة من الموظفين في اجهزة الدولة، وتغلغل الولاءات الفرعية داخلها، فكلما ضعفت الدولة اتجه الافراد الى الاحتماء بالولاءات الضيقة، و من جهة أخرى فان عدم المساوة في التكاليف والاعباء العامة من ضرائب واستقطاعات ومهام أخرى تدفع الجمهور الى ان يرى وجود تمايز ومن ثم عدم المساواة امام القانون، وباختصار فان المساواة امام القانون وان كانت مكرسة دستوريا يجب ان تكون مساواة فعلية أي حقيقية بين افراد المجتمع ومتحققة امام القضاء.

- **الاستقرار الاقتصادي:**

إسهمت حزمة القرارات الإقتصادية التي تبنتها الحكومة الحالية (حكومة السيد السوداني) الى خلق نوع من الإستقرار الإقتصادي المصاحب بتفاؤل شعبي من حزمة القرارات التي اتخذتها الحكومة، ومن بينها خلق وظائف جديدة في القطاع العام تقدر بحدود (710) الف الفئات القادرة على العمل من الخريجين، الى جانب اعادة تقييم الدينار العراقي برفع قيمته الى (1320) دينار لكل دولار امريكي، وكانت نسبة الإرتفاع في قيمة الدينار العراقي بنسبة (9.6%) من كل دولار امريكي. الى جانب ذلك، فإن الحكومة اعتمدت نهج قائم على توسيع الرعاية والمنافع الإجتماعية من خلال التوجه نحو توسيع المشمولين ببرامج الحماية الإجتماعية الى 1 مليون شخص اضافي يضاف الى العدد السابق والذي كان 1.5 مليون نسمة.

اظهر المسح تفاؤلا بالإجراءات الأقتصادية التي اتبعتها حكومة السوداني.

لقد مثلت هذه العناصر الى جانب الجهد الجدي للحكومة في الإندفاع نحو محاربة الفساد وإيجاد الحلول لقضايا هيكلية تمثل اولوية الى الشارع العراقي منها توفير الطاقة الكهربائية ومعالجة مشكلة الإزدحامات المرورية وتوفير الحلول الى إزمة السكن، هذه الإمور تمثل اولوية الى الشارع العراقي وان توفير الحلول لها سيزيد من قدرة الحكومة على المضي والتخفيف من التوترات ومن تعزيز جانب الرضا الشعبي عن الإداء الحكومي.

تمثل القدرة الحكومية على ادامة الزخم في البناء على القرارات الإقتصادية والبرنامج المتبع لحكومة السوداني فرصة كبيرة في الحصول على رضا عالي من الجمهور.

اظهر المسح تفاؤلا بالإجراءات الأقتصادية التي اتبعتها حكومة السوداني، اذ تتفاءل نسبة اقل من الثلث بالإجراءات الحكومية التي اتبعتها حكومة السوداني وبالبرنامج الحكومي، فيجد (30.7%) من انهم على ثقة بالأجراءات الحكومية حيال التوجهات الإقتصادية، وتقف عينة قدرها (42.5)% على الحياد. ان القدرة على الحفاظ على مستوى رضا محايد ومؤيد يصل الى (73.2%) من الجمهور سيكون من شأنه ان يمهد الى كسب التأييد الشعبي الى حكومة السوداني ويعزز فرص المضي في كسب الشارع اكثر بما يؤدي الى تحييد الجهات التي تدفع الى النقيض تجاه العمل الحكومي.

تواجه الحكومة جملة من الصعاب في تنفيذ سياساتها الاقتصادية ابرزها ارتفاع سعر الصرف الموازي بسبب اجراءات بنك الإحتياطي الفدرالي الامريكي الامر الذي انعكس سلبا على التوسع في النفقات الذي تقوم به الحكومة العراقية في تمويل انشطتها.

إلا ان هناك جملة من الصعاب التي واجهت التنفيذ السلس لتلك القرارات.

فمن جهة لجأ البنك الفدرالي الإمريكي الى تطبيق حزمة من الإجراءات في تحويل عملة الدولار الى العراق، عبر الية جديدة تتمثل بإفتتاح منصة الكترونية لتحويل العملات ، وهذا الإجراء ساهم بظهور ما يسمى بسعر الصرف الموازي، والذي ارتفع الى مستويات قياسية لم يشهدها من قبل، فبالرغم من ان الحكومة حددت مقدار سعر الصرف بـ (1320) دينار لكل دولار واحد، إلا ان سعر الصرف في اسواق العملات قد وصل الى مامعدله (1550) دينار اكثر او اقل تبعاً الى الإوضاع العامة وقرارات بنك الإحتياطي الفدرالي الامريكي.

وهذا الأمر ينعكس سلباً على التوسع في النفقات الذي تقوم به الحكومة العراقية في تمويل انشطتها.

الحكومة الحالية لديها القدرة على تنويع الانشطة الاقتصادية وخلق فرص العمل وتوفير الخدمات من خلال البرنامج الحكومي الحالي.

و سجلت النتائج قناعة لدى نسبة ملحوظة من المبحوثين بأن الحكومة الحالية لديها القدرة على تنويع الانشطة الاقتصادية وخلق فرص العمل وتوفير الخدمات من خلال البرنامج الحكومي الحالي، يجد (30.7%) من العينة بأن الحكومة الحالية لديها القدرة على تنويع الأنشطة الإقتصادية وخلق فرص العمل وتوفير الخدمات من خلال البرنامج والسياسات الحكومية المتبعة، ويقف على الحياد (36.6%) وهي نسبة اكبر من الثلث تقريباً وهذه الفئة ربما ليس لديها رأي حيال قدرة الحكومة، او انها ربما تفضل ان تراقب الإمور لصعوبة الحكم او ان الحكم يحتاج الى مزيد من الوقت لديهم، وهذه تعد فرصة بيد الحكومة، إذ بأمكانها ان تحول هذه الفئة المحايدة الى مؤيدة وان تخلق المزيد من الدعم الشعبي من وجهة النظر الإقتصادية نظراً لإهمية البعد الإقتصادي في ذلك، وهذا سيمهد الطريق نحو تحويل فئة كبيرة من الناس وهي اكثر من الثلث تكون مؤيدة الى القرارات الحكومية ليصل حجم التأييد الى (67.3%) من الشارع العراقي بكافة فئاته.

- **<u>الاصلاح الانتخابي:</u>**

اوضحت نتائج المؤشر تحفظ نحو (40%) من المبحوثين على أن دمج قانوني انتخاب مجالس المحافظات ومجلس النواب سيؤدي الى استقرار العملية الانتخابية، بالاضافة الى (22%) اخرين يعتقدون ان الاستقرار لن يحدث، مقابل نسبة (38%) تؤيد خيار دمج القانونين، ازاء ذلك فأن (40%) فقط من المبحوثين يرون ان العودة الى الدوائر الانتخابية على مستوى المحافظات يحقق العدالة الانتخابية. وهذا يشير الى وجود نحو (60%) من العينة بين متحفظ ورافض لعودة العراق الى تعدد الدوائر على مستوى المحافظات، ان هاتين النتيجتان تظهران تأيداً للنظام الانتخابي الحالي بنسبة (40%) تقريبا، و تحفظا و معارضة بنسبة (60%) تقريبا، وهو توافق لافت للنظر مع نسبة المشاركين و المقاطعين في الانتخابات السابقة 2021 والتي سبقتها 2018.

ثبات في نسبة السلوك التصويتي المتوقع للانتخابات القادمة بالقياس الى تجربتي انتخابات 2021 و 2018.

ما تقدم يشير الى عدد من النتائج منها ان هناك نسبة ثابتة متوقعة في السلوك التصويتي للانتخابات المقبلة، و تشير من جانب اخر الى مخاطر السير باتجاه جمهور مقاطع "شبه ثابت" مما يتطلب وجود حلول جذرية وواقعية لتحريكه. اخيرا فأن نسبة المتحفظين او اللذين لم يحسموا خيارهم الانتخابي و التي شكلت معدلا يقترب من (37%) قد تغير المعادلة التصويتية في حال كانت مجريات الاداء السياسي و الادارة الانتخابية مقنعة بشكل اكبر.

أن نسبة المتحفظين او اللذين لم يحسموا خيارهم الانتخابي و التي شكلت معدلا يقترب من (37%) قد تغير المعادلة التصويتية في حال كانت مجريات الاداء السياسي و الادارة الانتخابية مقنعة بشكل اكبر.

و اظهرت النتائج نسبة عالية من التأييد بحدود (59%) لوجود المراقبين الدوليين بما يقلل من عمليات التلاعب في التصويت, مقابل (18%) يقللون من اهمية وجود المراقبين الدوليين، مما يعكس اراء الجمهور بقضية الثقة باجراءات الشفافية التي ترافق العملية الانتخابية القادمة, وتبعث هذه النسب برسالة مهمة مفادها ان النسبة الاكبر من الناخبين غير مطمئنين الى الاجراءات المتخذة للحد من التلاعب والتاثير في ارادات الناخبين، وبالتالي فانهم يعتقدون ان اللجوء الى المراقبة الدولية هو الحل الانسب حاليا للتقليل من تدخل المتنفذين في العملية الانتخابية.

يعتقد المبحوثون ان اللجوء الى المراقبة الدولية هو الحل الانسب حاليا للتقليل من تدخل المتنفذين في العملية الانتخابية

المشكلة الاكبر تكمن في نسبة الرافضين والمتحفظين على قدرة الية سانت ليغو على تحقيق الاستقرار السياسي والتي تجاوزت (80%)، الامر الذي يؤشر استمرار الحاجة الى الاصلاح الانتخابي، وان مظاهر الرفض لقانون الانتخابات قد تتجدد في اي لحظة.

- **<u>الحقوق والحريات:</u>**

ان تزايد الكشف عن حالات العنف الأسرى والمجتمعي اتجاه الاطفال من قبل وسائل الاعلام لاسيما وسائل التواصل الاجتماعي شكل صدمة واضحة للرأي العام، ما انعكس على اراء المبحوثين، فقد جاءت الأجابات بمغزى سلبي بشكل عام اذ اتفقت نسبة (12%) من العينة فقط على أن حقوق الطفل مكفولة في العراق و (68%) لم تتفق على ذلك، و يعزى ذلك للظروف المعيشية و

البيئة المجتمعية غير الملائمة لكفالة حقوق الطفل، فضلا عن تصاعد حالات القتل والخطف والاغتصاب وبروز ظاهرة التسول والاتجار بالأطفال.

اكد المبحوثون على ضرورة كفالة حقوق الأطفال والحماية من سوء المعاملة والأذى.

أما عن دور المرأه في العملية السياسية ونسبت مشاركتها دون عقبات فقد جاءت أيجابية بنسبة (33%) بالتماثل مع موشر العام السابق 2021 –2022، و يعكس ذلك استمرار البيئة الملائمة نسبياً التي تسمح بأعطاء دور أكبر للمرأة في المشاركة السياسية على مستوى السلطة التشريعية عبر تمثيلها للشعب في مجلس النواب، وكذلك في السلطة التنفيذية عبر تولي المناصب الوزارية والادارية في مؤسسات الدولة.

استمرار البيئة الملائمة نسبياً التي تسمح بأعطاء دور أكبر للمرأة في المشاركة السياسية.

وارتفعت النسبة الايجابية بقدر ملحوظ في مؤشر العام الحالي مقارنة مع مؤشر العام السابق 2021–2022 بالنسبة لاداء منظمات المجتمع المدني، فقد اتفق (22%) من العينة على تنامي دور منظمات المجتمع المدني للعام الحالي مقابل (13%) للعام السابق، وكانت الفئة الحاضرة في هذه العينة من الاكثر ادراكا لدور منظمات المجتمع المدني وتفاعلا مع اعمالها ونشاطاتها نتيجة المستوى التعليمي، أذا جاءت الاجابات الايجابية من حملة الشهادة العليا والجامعية مما يعكس أزدياد الوعي في هذا الجانب. رغم ذلك فأن هذه النسبة الايجابية لازالت متواضعة بسبب تشتت جهود المجتمع المدني والعوائق التي يواجهها على صعيد البيئة السياسية و ضعف الوعي الاجتماعي، اذ اظهرت نتائج السؤال عن (دور منظمات المجتمع المدني في رسم خطط الحكومة لحل المشكلات العامة) انطباعا سلبيا اذ افاد (42%) بعدم الاتفاق على حضور هذا الدور، وهذا يوضح عدم قدرة منظمات المجتمع المدني في الأشتراك برسم مدخلات السياسة العامة التي تتضمن المتطلبات الاساسية للمجتمع، ورغم هذه النتيجة كان لمنظمات المجتمع المدني دور في سد فراغ عدم وجود معارضة سياسية، فضلاً عن دور منظمات المجتمع المدني في عملية بناء القدرات ورعاية الأبتكار لدى أفراد المجتمع.

لازال المجتمع المدني في العراق يعمل بشكل غير متناسق و يواجه معوقات على صعيد البيئة السياسية.

وبالنسبة لدور الأعلام في أيصال مطالب الناس وأحتياجاتهم الى أصحاب القرار جاءت نتائج المؤشر لهذا العام متقاربة، اذ كانت العينة تتفق مع هذا الدور بنسبة (34%) ومتساوية من حيث الحياد وعدم الاتفاق بنسبة (32%)، وكان سبب هذا التقارب الدور المتنامي للاعلام في تلبية مطالب الناس، والتنوع العمري للعينة، مما انعكس ايجابا على نتائج هذا العام قياسا مع مؤشر العام السابق 2021-2022.

تعكس نتائج المؤشر وضوح الدور المتنامي للاعلام في تلبية مطالب واحتياجات الناس.

تصنيف العراق: المؤشر الوطني لعام 2023

وفقا للنتائج النهائية لمحاور المؤشر للعام 2023 فقد حقق العراق درجة تراكمية بلغت 4.2 و يقع ضمن الفئة – انتقالي سلطوي جزئيا كما موضح في الاشكال ادناه.